

## قانون عدد 52 لسنة 1992 مؤرخ في 18 ماي 1992 يتعلق بالمخدرات:

### المجتمع المدني على استعداد لممارسة الديمقراطية التشاركية

تونس في 01 فيفري 2017

إن "الائتلاف المدني من أجل الحريات الفردية" المتكون من المنظمات والجمعيات الممضية أسفله وإثر انعقاد جلسة سماع مجموعة من مكونات المجتمع المدني من قبل لجنة التشريع العام صلب مجلس نواب الشعب في إطار مناقشة مشروع القانون المتعلق بالمخدرات يدعو إلى ضرورة المصادقة على قانون عادل ومنصف ويقطع مع المنظومة الجزرية للقانون عدد 52 لسنة 1992 مؤرخ في 18 ماي 1992 يتعلق بالمخدرات.

وقبلت لجنة التشريع العام، يوم 19 جانفي 2017، سماع مجموع من مكونات المجتمع المدني لمعرفة وجهة نظرهم حول مشروع القانون عدد 79-2015 المتعلق بالمخدرات والتحاور حول التوجه التشريعي الواجب إتباعه من تونس لضمان سياسة تشريعية لضمان التوازن بين الوقاية والعلاج والتعاطي القضائي مع قضايا استهلاك المخدرات.

وقد أكد رئيس لجنة التشريع العام، خلال جلسة السماع، أنهم بصدد العمل على نسخة وحيدة والمودعة لدى مجلس نواب الشعب تحت عدد 2015/79 والمصادق عليها من قبل الحكومة يوم 30 ديسمبر 2015 وأنه لا وجود لمشروع ثاني يتعلق بالمخدرات، خاصة وأنه عملاً بمبدأ توازي الشكليات وضماناً لاحترام الدستور والنظام الداخلي للمجلس، فإنه لا يمكن للجنة التشريع العام مناقشة مشروع قانون لم يتم المصادق عليه من قبل الحكومة ولم يتم إيداعه لدى مجلس نواب الشعب.

وقد أكد جميع الحاضرين، من نواب وممثلي الجمعيات والمنظمات، على ضرورة عدم السماح بتكرار التجاوزات التعسفية نتيجة تطبيقات القانون عدد 52 لسنة 1992 مؤرخ في 18 ماي 1992 يتعلق بالمخدرات. إذ أن هذا القانون قد تمت المصادقة عليه وتطبيقه خلال أظلم فترات استبداد النظام السابق وعرف فشلاً ذريعاً في الوقاية والتصدي لظاهرة الاستهلاك. فقد لوحظ وجود العديد من إخلالات المتعلقة بالإحاطة ودعم مستهلكي المخدرات من قبل السلط العمومية. فمن المنفق عليه اليوم أنه أضحى من الضروري العمل على تغيير جذري بغاية وضع حد للسياسة الجزرية الرادعة للقانون عدد 52 لسنة 1992 مؤرخ في 18 ماي 1992 يتعلق بالمخدرات والتي أدت بعد 25 سنة من التطبيق إلى سجن عشرات الآلاف من شباب تونس وتدمير مستقبلهم.

وقد دعي أعضاء لجنة تشريع العام ممثلي مكونات المجتمع المدني إلى مشاركتهم بما اكتسبوه من خبرة ونظراً لمعرفتهم لأرض الواقع وتقديم تصورهم ومقترحاتهم قصد المساهمة في وضع استراتيجية جديدة للتصدي لظاهرة المخدرات. وهو ما أكده السيد حسونة ناصفي، نائب رئيس لجنة التشريع العام، في اختتام جلسة السماع مؤكداً على: "أن أعضاء لجنة التشريع العام ستعمل من إعداد مشروع قانون يحترم الدستور ولمختلف التعهدات الدولية للجمهورية التونسية في مجال حقوق الإنسان".



**CHOUF** جمعية شوف

**OTJUSS** الجمعية التونسية للعدالة الاجتماعية و التضامن

**ADD** جمعية الحق في الاختلاف

**JAMAITY** جمعيتي

**L'ART RUE** جمعية الشارع فن

**ATSR** الجمعية التونسية للصحة الانجابية

**ATL MST** الجمعية التونسية لمقاومة الأمراض المنقولة جنسيا والسيدا

**ATP+** الجمعية التونسية للوقاية الإيجابية

**CALAM** حركة كلام ضد العنف

**MAWJOUNDIN** مبادرة موجودين للمساواة

**HORRA** جمعية حرة

**FREE SIGHT** جمعية رؤية حرة

**KELMTY** انتلاف كلمتي

**Y-PEER** منظمة تعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية